منظمات حقوقية تشكو للأمم المتحدة تسريح السعودية آلاف العمال اليمنيين

التغيير

عبرت 13 منظمة حقوقية دولية ويمنية في عريضة وجهتها للجنة الأمم المتحدة المعنية بالعمال المهاجرين عن قلقها إزاء إنهاء المملكة عقود عمل آلاف العمال اليمنيين جنوبي المملكة، مطالبة بالضغط على الرياض للتراجع عن القرار غير المبرر.

وقالت المنظمات في العريضة إنّها تلقت تقارير بإصدار السلطات في المملكة أخيرًا قرارًا غير معلن بإلغاء عقود آلاف اليمنيين العاملين في منطقتي جازان ونجران الحدوديتين مع اليمن، ومنحت المواطنين 4 أشهر لفصل جميع عمالهم اليمنيين واستبدالهم بعمال من جنسيات أخرى دون إبداء أسباب.

وأكّدت المنظمات أنّ القرار المفاجئ يُظهر تمييزًا واضحًا بحق العمالة اليمنية، ويمس بالحقوق

الأساسية لآلاف اليمنيين الذين لم يرتكبوا أي انتهاك أو جرائم جنائية، ما يثير الشكوك حول الدوافع الحقيقية للسلطات في المملكة وراء اتخاذ القرار.

وبيّنت أنّ إنهاء عقود عمل العمال اليمنيين جنوبي المملكة يعني أيضًا إلغاء عقود إيجار مساكنهم ما قد يُفضي إلى ترحيلهم من البلاد.

إذ أبلغ عدد من العمال الذين أنهيت عقودهم أنّ مشغليهم نصحوهم بالبحث عن عمل في مناطق أخرى من المملكة غير الجنوبية لتجنب الترحيل، ولكن قد يكون من الصعب جدًا ترتيب ذلك في مثل هذه المهلة القصيرة خصوصًا مع تعقيدات قوانين العمالة الوافدة في المملكة.

ولفتت المنظمات إلى التداعيات الخطيرة التي قد يشكّلها القرار -حال الاستمرار في تنفيذه- على الوضع الاقتصادي داخل اليمن، حيث يعيش في المملكة نحو 3 ملايين يمني، تُعدّ تحويلاتهم المالية داعمًا رئيسيًا للاقتصاد المحلي، إذ تعتمد معيشة عدد لا يحصى من العائلات اليمنية على تحويلات أقاربهم في المملكة.

وأشارت إلى أنّ الإنهاء التعسفي لعقود العمال المهاجرين اليمنيين وربما ترحيل العديد منهم سيؤدي إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليمن الذي يعاني من أزمة إنسانية حادة وطويلة، وتراجع اقتصادي كبير، بسبب النزاع المستمر في البلاد منذ نحو 7 سنوات.

وذكرت المنظمات أنّ القيود التي تفرضها السلطات على العمال اليمنيين في البلاد تنتهك التزامات المملكة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذان ضمنا حق العمل وحرية اختيار العمل. كما تنتهك تلك الإجراءات اتفاقية عام 1958 المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة، والاتفاقية الدولية لعام 1990 بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واللتان تضمنان ظروف عمل آمنة دون تمييز من حيث الجنس أو الأصل أو الشكل أو الدين.

ودعت المنظمات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعمال المهاجرين لاستخدام ولاياتها للتدخل العاجل لدى الحكومة لحثّها على التراجع عن قرار ترحيل العمال اليمنيين جنوبي المملكة، والضغط عليها لتوفير الحماية لوضع إقامتهم وإبعاد شبح ترحيلهم من البلاد.

وطالب المنظمات بإنشاء لجنة دولية لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، خاصة المناطق الجنوبية التي ترتفع فيها نسبة العمالة اليمنية، ومراقبة أوضاع العمالة الوافدة في تلك المناطق.